مجلة البـاحث للـدراسات الأكـاديـمـية
ISSN: 2352-975X ELBAHITH for Academic Studies EISSN: 2588-2368
المجلد: 07 / العدد: 02 / السنة: 2020 / ص ص: 1345 ـ 1364

إشكاليات الفساد السياسي.. أهم التداعيات وأبرز المؤشرات

The Problems Of Political Corruption ..The Most Important Repercussions And The Most Prominent Indicators

تاريخ الإرسال: 2020/02/20 تاريخ القبول: 2020/06/08

فوزية بن عثمان (*)
جامعة سطيف2- الجزائر
fouziabenatmane@yahoo.fr

ملخص:

شكل الحراك الشعبي الجزائري ضربة قاسمة للفساد والمفسدين، عندما خرج الشعب بكل مكوناته وأطيافه يطالب بدولة الحق والقانون ومحاربة الفساد والمفسدين واستقلالية القضاء؛ فالتقارير الدولية في هذا المجال كثيرا ما كانت تصنف الجزائر طيلة السنوات الماضية في المراتب المتدنية عالميا.

والجزائر واحدة من دول عديدة إن لم نقل أغلب دول العالم التي إستشرى فيها الفساد لكن بدرجات متفاوتة، وبات يشكل أحد أكبر التحديات الراهنة، التي تستوجب التعاون الدولي بشأنها.

لذلك، جاءت هذه الدراسة لتركز على تشخيص ظاهرة الفساد بمختلف تداعياتها خاصة تلك المتعلقة بحقوق الإنسان وبالأداء الحكومي، وبيان المؤشرات العالمية التي تنجزها المؤسسات الدولية المهتمة، ومن ثم العمل على تحفيز حكومات الدول عل التغيير خاصة ومنها الجزائر، وتقوية منظومة الحكم وبناء دستور تكون الأولوية القصوى فيه الوقاية من الفساد ومكافحته.

الكلمات المفتاحية: الفساد السياسي؛الأداء الحكومي؛حقوق الإنسان؛سيادة القانون؛ الشفافية

Abstract:

The Algerian Popular Hirak was quite a blow to corruption and corruptors, when people of all stripeswere out in the streets claiming for a state of rights and justice, fighting corruption and corruptors and for judicial independence; as international reports in this regard often ranked Algeria in the last spots throughout the past years.

Algeria is one of many countries, if not the most one worldwide, where corruption has spread but to varying extents, and has become one of the biggestcurrent challenges that requires internationalcooperation to deal with it.Hence,this study came for focus on diagnosing the

(*)- المؤلف المُراسل.

phenomenon of corruption with its different implications, especially those relating to human rights and governmental performance, and show the global indicators in order to motivate countries' governments to change, and to strengthen the governing system by making good use of transparency, accountability and supremacy of law, and building a constitution in which the highest priority is to prevent and combat corruption.

Keywords: *Political Corruption; Governmental Performance; Human Rights; Supremacy Of Law; Transparency.*

مقدمة:

الفساد مشكلة منهجية وليست مشكلة أفراد، وهو ما أكد علية الأمين العام للأمم المتحدة السابق "كوفي عنان" في كلمة ألقاها حول الفساد ومخاطره بمناسبة إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي إعتمدتها الجمعية العامة بتاريخ 31 أكتوبر سنة 2003، وهو ذات الأمر الذي تؤكده الكثير من الدراسات العلمية التي بينت العلاقة بين الفساد والدولة ومستوى الديمقراطية، ومنها دراسة Fjelde, Harvard Hegre التي إنتهت إلى وجود علاقة عكسية بين الاثنين، فكلما إرتقت الدول في مستوى الديمقراطية كلما انخفضت مستويات الفساد فيها دون أن يدعي أحد بأن الفساد يمكن أن يصل إلى درجة صفرية في أي مكان من العالم[1].

فالعلاقة العكسية بين الديمقراطية والفساد تبدو طبيعية ومفهومة، طالما أن الديمقراطية مرتبطة بسيادة القانون وحرية التعبير وشفافية المعلومات والتي تُعدَ في كلياتها ضمانات قوية لفضح الفساد والحدَ من انتشاره ومحاسبة المفسدين.

غير أن الأمر قد يكون أعقد من ذلك، إذا تعلق الأمر بفساد المسؤولين السياسيين الذين يستخدمون السلطة العامة لحماية وإدامة القوى السياسية الحاكمة ودعمها، وهو اخطر أنواع الفساد، والمُحفَز الأول لكل الإنحرافات عن الالتزام بالقواعد القانونية، والمعبَر عنه بالفساد السياسي، وهو الفساد الكبير أو "الاستيلاء على الدولة" والذي يشكل خطراً على الإستقرار الإجتماعي والسياسي، ولعل الدول التي شهدت إنتفاضات ما يسمى بالربيع العربي، وأيضا ما عبر عنه الشعب الجزائري بتظاهراته السلمية منذ 22 فيفري 2019 أفضل ما نستشهد به على التداعيات الخطيرة للفساد السياسي.

- **إشكالية البحث:** في سياق الإستيلاء على الدولة، فإن الجهة الحاكمة تنتهج منهج الاحتواء لغالبية النشطاء والمسئولين في المراكز المهمة في الدولة، وهو ما يؤكد تغلغل الفساد في كل مفاصل الدولة، الأمر الذي يجعل من مواجهته بالأدوات القانونية أمراً صعباً، لأن من بيده وضع وتنفيذ القانون هو من ينحرف ويشجع على الإنحراف عن القواعد القانونية؛ لذلك انتقلت مواجهة الفساد إلى الأفراد والجماعات والمواطنين بإستخدام التظاهرات والإحتجاجات في الشوارع والساحات العمومية لحماية مؤسسات الدولة من التآكل وتكريس سيادة القانون وصيانة حقوق الإنسان. الأمر الذي يستدعي تشخيص ظاهرة الفساد السياسي من حيث خطورة الآثار وطبيعة التقييم ونوعية المؤشرات المستخدمة. لذلك تطرح الدراسة السؤال التالي: فيما تتمثل تأثيرات الفساد السياسي بالنسبة للفرد والدولة، ومن ثم، ما هي أهم المؤشرات التي ترصد وتقيس خطورة هذه الظاهرة؟

- **أهمية البحث:** تكمن أهمية الدراسة في محاولة التعرف على النتائج والآثار القوية للفساد في إدارة الحكم واستغلال السلطة وتحويل المناصب الرسمية عن أهدافها، والتي أدت في غالبية الدول التي تعاني من هذه الظاهرة إلى الإحتجاجات والتظاهرات كتعبير مباشر لرفض حكم الفاسدين. وبالتبعية الكشف على المؤشرات العالمية التي وُضعت لقياس الفساد، وهل فعلا لخصت هذه المؤشرات واقع الفساد في هذه الدول.

- **منهج البحث:** تم إستخدام المنهج الوصفي التحليلي، للبحث في كل مشتملات الموضوع المرتبطة خصوصا بالفساد، وبالمتغيرات التي أسهمت في تغلغله في مفاصل الدولة، ومن ثم الوصول إلى بيان أهم التداعيات على الفرد والدولة في جوانبها المتعلقة بحقوق الإنسان وبالأداء الحكومي، مع تقديم إبرز المؤشرات العالمية التي تقيس درجة الفساد في الدول، هذه الأخيرة أي المؤشرات التي تجد إهتماماً واسعاً لدى صناع القرار ودعاة الإصلاح، ومنظمات حقوق الإنسان ومختلف منظمات المجتمع المدني ورجال الأعمال والمستثمرين وحتى الجهات المانحة للمساعدات كل ذلك من أجل تعزيز التوجه صوب التغيير، بمكافحة أنجع للفساد وتعزيز سيادة القانون في هذه الدول.

ولغرض معالجة إشكالية هذه الدراسة، والإحاطة بكل مناحي الموضوع، تم وضع خطة بحث في شكل ثلاث محاور أساسية، كما يلي:

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X

- الفساد السياسي.. مفهومه والمتغيرات التي أسهمت في استشرائه.
- أهم تداعيات الفساد السياسي على الفرد وعلى الدولة.
- أبرز المؤشرات العالمية لقياس وضبط الفساد السياسي.

المحور الأول: الفساد السياسي.. مفهومه والمتغيرات التي اسهمت في استشرائه

الفساد ظاهرة إستحوذت على قسط وافر من الدراسات والنقاشات العالمية سواء على المستوى الأكاديمي أو على مستوى صناع القرار ومنفذي السياسات لارتباطه المباشر بهشاشة الدولة وضعف التنمية وإنتهاكات حقوق الإنسان.

وعلى الر غم من ذلك التوافق بين الباحثين والجهات المهتمة بقضايا الفساد والتنمية حقوق الإنسان على إرتباط معنى الفساد بما هو سيئ في المجمل، إلا إن النظرة إلى الفساد ومحاولة تعريفه من قبل الباحثين والخبراء تتأثر بالحقل العلمي المنتمين إليه، فكما أكدت عليه الأمم المتحدة بموجب التقرير النهائي للجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان بشأن موضوع آثار الفساد السلبية على التمتع بحقوق الإنسان2015 بأنه لا يوجد حتى يومنا هذا، تعريف واحد للفساد منسجم ومعترف به على المستوى الدولي[2]، لذلك فهذا المفهوم شأنه شأن المفاهيم الأخرى التي روَجت لها العولمة في حقل العلوم الإنسانية يعاني من زخم وتزاحم في التعريفات.

من هذه التعريفات التي ترتبط بموضوع الدراسة، أن الفساد هو أحد الأعراض التي ترمز إلى وقوع خطأ في إدارة الدولة، أي بمعنى أن المؤسسات التي صُممت لإدارة العلاقات المتداخلة بين المواطن والدولة، أصبحت تستخدم بدلا من ذلك، كوسيلة للإثراء الشخصي وتقديم المنافع إلى الفاسدين"[3].

ويرى نشطاء حقوق الإنسان بان الفساد هو خرق لمبدأ أساسي من المبادئ التي تقوم عليها حقوق الإنسان، ألا وهو مبدأ المساواة [4].

أما البنك الدولي فيعرف الظاهرة على أنها: " إستعمال الوظيفة العامة للكسب الشخصي" هذا التعريف يشير إلى وسيلتين لممارسة الفساد هما: دفع الرشوة والعمولة إلى الموظفين والمسئولين في الحكومة، والأداة الثانية هي وضع اليد على المال العام والحصول على مواقع متقدمة للأبناء والأصهار والأقارب في الجهاز الوظيفي، وفي قطاع الأعمال العام والخاص. وهذا النوع من الفساد هو الفساد الصغير الذي يختلف

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X

عن الفساد الكبير المرتبط بالصفقات الكبرى في عالم المقاولات، وتجارة السلاح، والحصول على التوكيلات التجارية للشركات الدولية الكبرى المتعددة الجنسية[5]، وهذا الأخير يرتبط بشكل كبير بمفهوم الفساد السياسي وهو ما نبينه في الآتي.

أولا- مفهوم الفساد السياسي:

الفساد السياسي أخطر أنواع الفساد على الإطلاق، فهو تعبير صريح لضعف منظومة الحكم وغياب الآليات الديمقراطية والتي من أهمها الشفافية والمساءلة وحكم القانون والمشاركة الفعلية للمواطن في إدارة الشأن العام.

فعندما ينتهج شاغلي المناصب الحكومية أو أحد أطراف العملية السياسية سلوكاً معادياً لمبادئ القانون وقواعد العدالة ومعايير النظام العام التي تتوافق مع الديمقراطية، ويستهدف تحقيق مصلحة خاصة، نكون أمام الفساد السياسي المُقوَض للمؤسسات السياسية والإجتماعية للدولة، والمنتهك لحقوق وحريات الأفراد.

وهو ما ذهبت إليه منظمة الشفافية الدولية بأن "الفساد هو أحد أكبر التحديات في العالم المعاصر، يقوض الحكومة الجيدة، ويشوه السياسة العامة بشكل جوهري، ويؤدي إلى سوء توزيع الموارد، ويؤذي القطاع الخاص وتنميته، ويضر بالفقراء على وجه التحديد"[6].

ووفق ذلك، يُفهم الفساد السياسي بأنه إساءة إستخدام السلطة العامة لأهداف غير مشروعة، كذلك خضوع الجهاز الحكومي لشروط القوى السياسية الحاكمة وتحويله إلى جهاز لحماية وإدامة وإستمرار القوى السياسية الحاكمة ودعمها.

بمعنى آخر موازي للمعنى للأول، فإن الفساد السياسي هو إساءة إستخدام السلطة من قبل المسؤولين السياسيين لتحقيق مكاسب خاصة غير شرعية، وهو يرتبط مباشرة بالمنصب الرسمي في الهيكل المؤسسي للدولة، وهذا بهدف زيادة النفوذ والثروة[7]؛ وتندرج ضمن هذا التعريف جميع ممارسات الإستغلال السيئ للمنصب الرسمي من قبل السياسيين والتي تظهر كإنحراف عن الالتزام بالقواعد القانونية.

وتشمل هذه السلوكيات وفقا لإتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي أُقرت في ديسمبر 2003، على الرشوة، الإبتزاز، المحسوبية، الكسب غير المشروع، والإختلاس. كما أن الفساد يساعد إلى حد كبير في تنامي الجريمة، سواء على

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X

المستوى الوطني أو حتى على المستوى الدولي، خاصة جرائم المتاجرة وتهريب المخدرات، وتبييض الأموال، والاتجار بالبشر، وجرائم الإرهاب، وأيضا إعاقة سير العدالة.

ومن المؤكد أن هذه الجرائم (جرائم الفساد السياسي) رغم ما يكتنفها من غموض وغياب رؤية دولية واضحة بشأنها، ورغم الاهتمام العالمي والوطني بضرورة التنسيق والشفافية في التعامل معها، إلا أنها شكلت ولا تزال تشكل محفزاً قوياً لانتشار مختلف أنواع جرائم الفساد (الفساد المالي، الفساد الإداري، الفساد الأخلاقي وغيرها). ولعل ذلك مرده ضعف المواجهة حتى من قبل الدول الديمقراطية بسبب التجاذبات السياسية بين الأجهزة الحكومية والأحزاب السياسية ومجموعات المصالح ومجموعات الضغط، لذلك نجد اتجاهين للفساد السياسي أو نظرة من زاويتين له[8]:

- زاوية القيادة السياسية العليا التي ترفع شعارات الاستقامة وتعلن الحرب على الفساد ولكن لا تترجم شعاراتها على الواقع العملي بسبب الأجهزة الحكومية التي تهيمن عليها الأحزاب السياسية.

- زاوية الفساد السياسي العام الذي يأخذ أشكالا معروفة من أهمها:

- الرشاوى المباشرة للقيادات الإدارية والسياسية

- الرشاوى المستمرة التي تأخذ شكل تبرعات للأحزاب السياسية وتمويل الإنتخابات ورشوة الناخبين

- تعاون الأجهزة الحكومية الخاضعة لتلك الأحزاب في تنفيذ قوانين الجمارك والضرائب والرخص التجارية والسياسات الحمائية.

ثانيا- المتغيرات التي اسهمت في استشراء الفساد السياسي:

لا شك أن تغلغل الفساد في مفاصل الدولة، لم يكن ليتحقق لولا وجود عوامل مختلفة ساهمت ولا زالت في تنامي ظاهرة الفساد السياسي واستشرائه، نذكر أهمها:

-غياب التعددية السياسية، أو السماح بتعدد حزبي مشروط، مع انحياز الدولة إلى حزب تنشئه السلطة وهو الحزب الحاكم، ووضع عراقيل أمام أحزاب المعارضة كالحرمان من الموارد، التغطية الإعلامية، والتحكم في إجراءات الترشيح

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X

والإنتخاب[9]. وهذا ما يقود إلى حالة الجمود وافتقاد القدرة على المبادرة، ويشجع على ذيوع الفساد السياسي والإداري والمالي.

- إنتفاء الشفافية في العمل السياسي والحكومي، وغياب سيادة القانون، ما يعيق حرية الوصول للمعلومات الكافية لفهم القرارات المتخذة والمشاريع المتبعة ضمن الأداء الحكومي، بالتالي يصعب إخضاع هؤلاء المسئولين للمساءلة. وهذا من شأنه أن يساعد على تعسف السلطة وبالتالي يصعب معه بناء دولة الحق والقانون.

- ضعف منظمات المجتمع المدني، وعدم فعاليتها في ممارسة الضغط على مؤسسات السلطة في حالة تجاوزها لسيادة القانون ومبادئ الديمقراطية. وهذا في حدَ ذاته، يتيح لجهة السلطة مجالا واسعا لممارسة الإنتهاكات الممنهجة لحقوق المواطنين، وتكريس القهر السياسي الذي يؤدي إلى تقويض الديمقراطية والحكم الراشد.

- غياب فعالية المشاركة السياسية من خلال عمليات التقييد المستمر بالقوانين المثبطة للعمل السياسي، من قبيل قوانين الأحزاب، الإنتخابات، الجمعيات، الإعلام وغيرها، الأمر الذي يطرح بقوة إشكالية الشرعية، ومبدأ التداول على السلطة كأهم مبادئ الديمقراطية المشاركتية. وهنا يتشكل مناخا ملائما للفساد السياسي.

المحور الثاني: أهم تداعيات الفساد السياسي على الفرد وعلى الدولة

مصطلح الفساد في حدَ ذاته يوحي بوقوع أضرار على الغير، قد يكون هذا الغير فردا، أو مجموعة أفراد، كما يمكن أن يكون المجتمع ككل. وقد خلُص "كليتجارد" في دراسة له إلى أن معظم الفساد يضر بمعظم الناس في معظم الوقت، غير أن كل أنواع الفساد تعود بالفائدة على شخص ما، وإلا ما كان ليحدث، وفي بعض الأحيان تتوزع الفوائد على نطاق واسع[10].

لذلك، نجد من يبرر لظاهرة الفساد فيسمونه "فسادا منتجا[11]، من حيث أن الفساد قد يسهم في خلق مناخ ملائم للاستثمار، لأنه يُمكَن من الحصول على التراخيص لإنشاء المشاريع والصناعات التي لا يمكن تجاوز عقبات الروتين والتعقيد في إصدارها إلا من خلال تقديم الرشاوى والمنافع لبعض أصحاب النفوذ القادرين على استصدارها بوسائلهم الخاصة.

EISSN: 2588-2368 ———— ISSN: 2352-975X

والأكثر من هذا، أن الرشوة عندهم تمثل وسيلة ناجحة لتجنب بعض الإجراءات الطويلة المملّة والأنظمة القانونية الغير فعالة، الأمر الذي يوجد تبريرا مشروعا-حسبهم- لإستخدام الشركات للرشوة لتعزيز الكفاءة وتقليل الوقت اللازم للأعمال المكتبية وإلا توقفت التعاملات وتوقف النمو[12].

غير أن الأمم المتحدة ومؤسساتها ذات الصلة فصلت في الموضوع، بأن الفساد عادة ما يخلق مجموعات مصالح غير مشروعة، لديها هياكل غير رسمية مشابهة للمافيا، تعمل ضد المصلحة العامة، فتلحق الضرر بحقوق الإنسان، وتضعف الأداء المؤسساتي للدولة[13]. وهي ذات الإضرار والتداعيات التي ركزت عليها الدراسة وفق العناصر التالية:

أولا- تداعيات الفساد السياسي على الفرد:

رغم أن إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي أُقرت في ديسمبر 2003، لم تشر مباشرة إلى حقوق الإنسان[14]، غير أن مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أكدت في نوفمبر 2013، "أن الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أقرت بإطراد في بحر السنوات الأخيرة بآثار الفساد السلبية على التمتع بحقوق الإنسان"[15]، هذا المفهوم(حقوق الإنسان) الذي يرتبط في جوهره بإنسانية الإنسان في كل زمان ومكان.

وإلى هذا المعنى ينصرف توجه الشرعة الدولية لحقوق الإنسان والتي ركزت في صياغتها لهذه الأخيرة، على أنها تنبع من الكرامة المتأصلة في الشخصية الإنسانية، وتشكل إنتهاكات حقوق الإنسان حرمانا للشخص من إنسانيته، ويوثق هذا المعنى جاك دونللي عندما يقول بأن حقوق الإنسان هي تلك الحقوق التي يمتلكها الفرد ببساطة بإعتباره إنسانا، وبالتالي إذا ما انتفت عن المرء صفة الإنسانية، انتفى إمتلاكه لمثل هذه الحقوق[16]، بالتالي ففساد المسئولين والطبقة السياسية وتحويل المال العام إلى غير الوجهة المخصصة له، يؤدي بالضرورة إلى المساس بالكرامة الإنسانية للمحكومين وبالعدالة الإجتماعية وإنتهاك ممنهج لهذه الحقوق.

لذلك، كان هناك إدراك متزايد من قبل الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ومختلف الهيئات الدولية بحسب الوثائق الدولية الموقعة عليها والتي استندنا إلى البعض منها

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X

كمراجع ضمن هذه الدراسة، بالآثار السلبية للفساد على الديمقراطية والتنمية وحقوق الإنسان.

والأكثر من ذلك، فإن ما شهده العالم في السنوات الأخيرة، وخاصة المنطقة العربية، من انتفاضات وإحتجاجات، وحتى نحن في الجزائر ومسألة الحراك الشعبي 22 فيفري 2019، فان النواة الأولى في هذه الأحداث، هي إستشراء الفساد الذي أهدر حقوق المواطن وجعله مهمشا في بلده، يعاني الإقصاء والاستبعاد واللاعدالة في التوزيع وغيرها، وهو ما فاقم من معدلات الفقر والبطالة، وتزايد نسب العنف والجريمة، والهجرة غير الشرعية عبر قوارب الموت، وشيوع قيم اللامبالاة والسلبية وغيرها.

وتجدر الإشارة هنا، إلى أن الفساد يعيق التمتع بحقوق الإنسان من زاويتين هما:

- **الأولى** تكمن في أن يحدث إنتهاك لحقوق الإنسان بسبب التصرفات والأفعال الفاسدة.

- **والثانية** تكمن في أن يحدث إنتهاك لحقوق الإنسان بسبب تدابير مكافحة الفساد[17]؛ غير أننا نركز هنا على الجانب الأول من الفساد (إنتهاكات حقوق الإنسان بسبب أفعال الفساد السياسي) وليس بسبب تدابير مكافحة الفساد التي غالبا ما تثور عند تطبيق أحكام الدعوى الجنائية.

ولما كان الفساد السياسي يتجلى في صور عديدة بإعتباره أخطر أنواع الفساد، ويحدث في سياقات متعددة بإعتباره منتجا لكل صور الفساد الأخرى، فإن تحديد جميع حقوق الإنسان التي تنتهك بسببه يكاد يكون مستحيلا، لذلك نعرج على البعض منها للدلالة والتبيان.

- فالفساد السياسي يؤثر على الحقوق الاقتصادية والإجتماعية بأنه يديم التمييز واللامساواة من خلال إنتهاك مبادئ المساواة وعدم التمييز والتي تعتبر نقطة إرتكاز هامة لحقوق الإنسان نصت عليها جميع المواثيق الدولية والدساتير الوطنية. ويكون ذلك من خلال إضعاف مؤسسات الدولة، وتآكل ثقة الناس في الحكومة، وأيضا من خلال إضعاف قدرة الحكومات على الوفاء بالحقوق الاقتصادية والإجتماعية لأشد الفئات ضعفاً وتهميشاً، لأن الفساد يطال الموارد العامة، وينال من قدرة الدولة على

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X

تقديم مجموعة من الخدمات، بما فيها الخدمات الصحية والتعليمية وخدمات الرعاية الإجتماعية، التي تعتبر أساسية لإعمال الحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية.

- كما أن الفساد السياسي يؤثر أيضا في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية، بكونه قد يؤدي إلى إضعاف المؤسسات الديمقراطية سواء تلك الديمقراطيات الراسخة أو الجديدة، جراء فساد أصحاب المناصب العمومية والمقاعد البرلمانية وتزوير الإنتخابات، والفساد في تمويل الأحزاب السياسية، فتفشل تلك المؤسسات في اتخاذ قرارات تخدم مصالح الناس[18].

وكنتيجة لذلك الفساد، تفتقد المؤسسات الديمقراطية شرعيتها في أعين المواطنين، الذين يصيبهم الإحباط من ممارستهم حقوقهم المدنية والسياسية ومن المطالبة بإحترام هذه الحقوق. فالفساد السياسي يضعف مؤسسات الدولة في اتجاهين:

- **الأول:** أن الحكومة تصبح عاجزة عن معاملة المواطنين جميعاً بمساواة أمام القانون.

- **الثاني:** أن الحكومة تفشل في تأمين الفرص المتساوية للإستفادة من الخدمات العامة التي توفرها الدولة.

ثانيا- تداعيات الفساد السياسي على الاداء الحكومي:

الأداء الحكومي للجهاز التنفيذي هو أداة الدولة في تحسين مستوى معيشة المواطنين وتلبية حقوقهم وتطلعاتهم، من خلال تحسين تقديم الخدمات وتحسين الإستجابة لمختلف الحاجات، وتنفيذ الحقوق. وفي نفس الوقت، فإن الأداء الحكومي يمثل ذلك الأداء الوظيفي الذي ينفذ توجهات وتوجيهات السلطة السياسية.

وهنا، يمكن أن يخضع هذا الجهاز لشروط القوى السياسية الحاكمة فتحوله إلى جهاز لحماية وإدامة واستمرار الجهات السياسية الحاكمة ودعمها، فنكون حينئذ أمام تغلغل الفساد السياسي في جسم الجهاز التنفيذي، فيصاب هذا الأخير بما يسمى بفساد الأداء المؤسسي الحكومي.

فالفساد ضمن هذا الإطار، هو سوء إستغلال الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب ومنافع خاصة، فهو مرتبط بشكل أساسي بمسائل تنظيمية وإنحرافات في سلوكيات الموظف المنوط به تأدية الخدمة العامة.

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X

ضمن هذا السياق، أوضح المدير العام لهيئة إدارة شؤون النزاهة وبرنامج المساءلة والشفافية، كيف أن المحسوبية في الإدارات العمومية بتقويضها لكفاءة، ومراقبة الموارد، تضعف قدرة الإدارة العامة على صياغة وتنفيذ السياسات، فتحرم الناس وخاصة منهم الأشد ضعفاً وحاجة من تلبية حاجاتهم، والوفاء بحقوقهم الأساسية[19]، ويأخذ هذا النوع من الفساد مظاهر كثيرة نذكر أهمها:

-شيوع ظاهرة ضعف القدرات الإدارية والعلمية لدى القيادات الإدارية النافذة، بسبب الابتعاد عن الأسس الموضوعية في الإختيار والتعيين، وخلق مجموعة نفعية تغطي العيوب، وتعمل على تجميل الوضع الراهن.

-الإنحراف عن قواعد العمل الملزمة لإلحاق الضرر بالمصالح العامة والتأثير غير المشروع في القرارات العامة للدولة.

- إنحراف السلوك عن الواجبات الرسمية لإعتبارات خاصة كالأطماع المالية والمكاسب الإجتماعية وإرتكاب مخالفات للقوانين المرعية بدفع الرشاوى إلى الموظفين في الحكومة لتسهيل عقد الصفقات وتسهيل الأمور لرجال الإعمال على حساب تأدية الخدمة العامة.

- الإستغلال السيئ للوظيفة العامة لتحقيق المصلحة الخاصة، سواء كانت مرتبطة بحزب أو عائلة، وهذا غالبا ما يكون بإستغلال المركز أو المنصب بما يخالف القواعد الموضوعية. ما يجعل المواطنين غير راضين عن جودة الخدمات العامة، لأنه كما تؤكد سوزان- روز أكرمان، أن الموظف المدني يعتبر محايداً في السياسة، مستقرا في مهنته، يتلقى راتباً محترماً ويتم تجنيده وترقيته بناء على جدارته واستحقاقه، ولا يحق له تكوين ملكية أو مصلحة تتعارض مع أدائه المنصف لواجباته[20].

- بيع أو تأجير أملاك الدولة لتحقيق مصالح شخصية، ويتجسد ذلك بتدخل بعض قيادات القوى السياسية في بيع ممتلكات الدولة أو تأجيرها للأقارب والأصحاب.

وفي نهاية تحليل هذا المحور، نشير، إلى أنه إذا كان من المتفق عليه أنه لا يكاد مجتمع أو دولة تخلو من الفساد، فإن مستويات الفساد تتفاوت من دولة إلى أخرى، وحدَة التداعيات المبينة أعلاه والمنصبة بصفة أكثر على حقوق الفرد وعلى الأداء الحكومي تقل وتزداد بحسب طبيعة النظام السياسي ومستوى النمو الاقتصادي ونوع

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X

الثقافة السائدة، لذلك كان لزاماً وضع مؤشرات تقيس مستوى الفساد في مختلف الدول من أجل توفير الأدوات القانونية والمؤسساتية الكفيلة بالحدَ من تفاقم ظاهرة الفساد، مثلما نبينه في المحور الموالي:

المحور الثالث: أبرز المؤشرات العالمية لقياس وضبط الفساد السياسي

المؤشرات Indicators هي تحويل البيانات الإحصائية المستخدمة من السجلات والمستندات الإدارية من مادة خام إلى مؤشرات لها جوانبها وأبعادها المختلفة التي تساعد على التشخيص وتحديد المشكلات، وبالتالي، فهي تساعد على التخطيط والقيام بأعمال المتابعة والتقييم والتقويم للأداء[21].

لذلك نجد أن المؤشرات تستخدم لغرضين أساسيين هما: الأول هو تحديد حجم المشكلة وقياسها قياساً دقيقاً للوقوف على الوضع الراهن لها. والثاني يكمن في إستخدام المؤشرات الذي لخصت حجم المشكلة، في متابعة الخطة الموضوعة، وتقييم الأداء أول بأول، والوقوف على التقدم نحو تحقيق الأهداف، سواء كانت قصيرة ومتوسطة أو طويلة.

وتأسيساً على ما سبق، يمكن فهم مؤشرات الفساد من حيث مدى توافق القوانين الوطنية مع إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ومن حيث عدد الأفراد والشركات الذين يبلغون عن دفع رشاوي للحصول على الخدمات، إضافة إلى حجم التدفقات المالية غير المشروعة. بالتالي تكمن أهمية المؤشرات التي تقيس الفساد في:

- تقييم انتشار الفساد وجهود مكافحته
- وضع السياسات وتعديلها
- المساءلة والمحاسبة وقياس النجاح والإخفاق (دليل قياس الفساد ومكافحة الفساد[22].

وفيما يلي، نتناول هذه المؤشرات بشيء من النقاش والتحليل للوقوف عند حجم الفساد السياسي في عينة من الدول، ومنها على الخصوص الجزائر التي شهدت ثورة سلمية ضد الفساد، ومحاكمات القرن ضد رؤوس النظام الفاسد من رؤساء حكومات سابقين ووزراء ورجال أعمال نافذين في الحكم والسلطة وغيرهم، والأمر لا يجب أن يتوقف هنا، طالما أن الفساد كما أسلفنا، هو مشكلة منهجية وليست

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X

مشكلة أفراد، بالتالي فان مكافحته تتطلب نسقا من المؤسسات والمبادئ التي تحكم هذه المؤسسات.

وما يمكن إن نشير إليه هنا، أن مؤشرات الفساد يغلب عليها قياس مدركات أو تجارب الفساد بإعتبار صعوبة قياس الفساد في حدَ ذاته، من حيث كلفته، وتنوع أشكاله (الرشوة، استغلال النفوذ، الإثراء بلا سبب..)، وأيضا من حيث تشعب ممارسات الفساد. ومن المنظمات الدولية الرائدة في مجال قياس الفساد ومكافحته، هناك البنك الدولي عن طريق تشخيص الحوكمة والفساد، ومنظمة الشفافية الدولية بمؤشر مدركات الفساد، وهو ما نبينه فيما يلي:

أولا- مؤشر ضبط الفساد:

هذا المؤشر واحد من بين المؤشرات العالمية للحكم WBIالتي تقيس ستة أبعاد لإدارة الحكم في أكثر من 200 بلد، وهي إبداء الرأي والمساءلة، الاستقرار السياسي، فاعلية الحكومة، نوعية الأطر التنظيمية، سيادة القانون وضبط الفساد.

ويقيس مؤشر ضبط الفساد المقدم من قبل البنك الدولي، مدى إستغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، بما في ذلك أعمال الفساد الكبير والصغير، وكذلك "استحواذ" النخبة وأصحاب المصالح الشخصية على مقدرات الدولة[23].

وتم تصنيف الدول في مؤشر ضبط الفساد كما في بقية المؤشرات العالمية للحكم وفق نسب مئوية تتراوح بين (0 - 100)، حيث تدل النسب المئوية الأعلى على حالة أفضل تضع الدولة ضمن مجموعة الدول دون فساد، والعكس صحيح.

ويمكن آن نضيف لمؤشر ضبط الفساد مؤشر نوعية الحكم كتدعيم قوي لهذه الدراسة، وتمكينها من إبراز حجم المعضلة محل البحث، وهو المؤشر الذي يقدمه دوريا البنك الدولي ضمن المؤشرات العالمية للحكم، فهذا المؤشر يشمل مكونين أساسيين، مؤشر نوعية الإدارة في القطاع العام ومؤشر المساءلة العامة. المؤشر الأول يقيس فعالية وكفاءة البيروقراطية، حماية الملكية، مستوى الفساد، نوعية التنظيمات وآليات المساءلة الداخلية، أما مؤشر المساءلة العامة فيقيس مدى انفتاح المؤسسات السياسية ومستوى المشاركة، إحترام الحريات العامة، شفافية الحكومة وحرية الإعلام والصحافة[24].

وفيما يلي نعرض الجدول التالي المتعلق بمؤشر ضبط الفساد ومؤشر نوعية الحكم المقدمين من قبل البنك الدولي لسنوات 2008-2018، والأمر يخص الجزائر وعينة من الدول، منها الدول النامية العربية وهي تونس، المغرب ومصر، ودول متقدمة هي الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، إضافة إلى الدولة الرائدة في مجال النزاهة وهي دولة سنغافورة.

الجدول (1): وضع الجزائر وبعض الدول النامية والمتقدمة على مؤشر ضبط الفساد ومؤشر نوعية الحكم للسنوات: 2008-2018.

	مؤشر ضبط الفساد2008 (100-0)	مؤشرنوعية الحكم2008 (-2.5-2.5)	مؤشر ضبط الفساد2018 (100-0)	مؤشرنوعية الحكم2018 (-2.5-2.5
الجزائر	33,01	0,59-	28,37	0,64-
تونس	47,57	0,3-	56,25	0,05-
المغرب	41,75	0,38-	47,60	0,22-
مصر	23,79	0,78-	30,77	0,59-
سنغافورة	,0698	2,25	99,04	2,17
فرنسا	91,26	1,41	87,98	1,32
الو،م،أ	91,75	1,45	88,46	1,32

المصدر: Kaufmann D, A.Kraay, and M.Mastruzzi (2010), WGI 2019 Interactive Info.worldbank.org تاريخ التصفح: 05/12/ 2019

بيانات الجدول تكشف أن عينة الدول العربية المشار إليها تسجل نسباً مئوية أعلى من 25% وأقل من 50% وهو ما يجعلها في وضع مقارن متوسط، ما عداً مصر التي سجلت نسبة 23.79 %لعام 2008 بوضع مقارن وضع مقارن ضعيف وهو ما يبرر ثورة الشباب المصري ضد الفساد عام 2010. وتونس التي تسجل أعلى النسب في عام 2018 بعد ثورة الشعب، ووضع آليات ديمقراطية للحكم والسيطرة على الفساد، إذ سجلت نسبا أعلى من 50% ما يجعلها في وضع مقارن جيد.

بالنسبة للجزائر فهي تسجل أضعف النسب بين بقية الدول ضمن السنوات التي اعتمدتها الدراسة، وكانت أضعفها عام 2018 بنسبة تقدر ب 28.37 ولعلَ هذا ما

يفسر خروج الملايين من الجزائريين يوم 22 فيفري 2019 في حراك سلمي أبهر العالم كله، يطالب بجزائر ديمقراطية إجتماعية خالية من الفساد والمفسدين.

أماالدول المتقدمة التي شملها هذا الجدول، فهي تسجل نسباً مئوية تفوق 75% على مؤشر ضبط الفساد، وهو ما يعني أنها في وضع مقارن ممتاز، يوحي بتمتع المواطنين بقدر كبير بحقوقهم السياسية، كحق الترشح والإنتخاب وتكوين الجمعيات والتمثيل الفعال لكل الفئات خاصة الفقيرة والضعيفة، والمشاركة في صنع القرار. كما يوحي أيضا بثقة المواطنين في المؤسسات الديمقراطية الموجودة في الدولة، إضافة إلى أن مؤشر نوعية الحكم يسجل درجة قريب من الجيد في معظم الدول المتقدمة التي شملها الجدول، وهو ما يُعزى إلى وجود درجة عالية من إنفتاح المؤسسات السياسية، وإحترام للحريات العامة وشفافية عالية للحكومة.

ثانيا- مؤشر مدركات الفساد CPI:

مؤشر مدركات الفساد والمعروف أيضا باسم الرقم القياسي لإدراك الفساد، تصدره منظمة الشفافية الدولية Transparency International.

يستند هذا المؤشر إلى استطلاع وتقييم الفساد يجريه عدد من خبراء المنظمة لتحديد درجة إنتشار الفساد في القطاع العام في 180 دولة. يعتمدون في ذلك على نتائج مقابلات مع رجال الأعمال والاكادميين ورجال الإعلام في البلاد التي يغطيها، وإجابتهم عن عدد من الأسئلة تتعلق بمدى شفافية عمل الحكومة، ولا سيما نزاهة رجال الدولة والسياسيين في الدول التي يعملون بها، وبعد تحليل نتائج هذه المقابلات يعطي خبراء المنظمة كل دولة درجة تتراوح بين 0(الأكثر فسادا) و100(الأكثر نزاهة) [25]، والدولة التي يقل فيها الفساد تقترب من مائة درجة، أما الدول التي ينتشر فيها الفساد فتكون درجتها أقل من خمسين، ويحظى هذا المؤشر بمصداقية كبيرة بين الخبراء وفي المنظمات الدولية.

وطالما أن الفساد السياسي وحتى المالي يبقى محاصرا في ظل نظام ديمقراطي أكثر من أي نظام سياسي آخر تعرفه الدول المعاصرة كما سبق بيانه، فهذه الأنظمة تقوم أساسا على الحرية، مما يتيح للأفراد والجماعات التأثير والرقابة، فمن حق كل مواطن أن يراقب ويفهم، ويناقش القرارات العامة، بل وحتى يمكنه تقديم الطعون

أمام الجهات القضائية المختصة، وهو ما يحدّ من تعسف السلطة، لأنه يذكّر المسئولين بأنهم ملتزمون ومسئولون في مواجهة المواطن[26].

وعلى هذا الأساس المتقدم، قمنا بتدعيم مؤشر مدركات الفساد الذي تقدمه منظمة الشفافية الدولية، بتصنيف الحرية الذي تقوم به دار الحرية Freedomhouse وهي منظمة غير حكومية تهتم بالديمقراطية والحرية السياسية وحقوق الإنسان، ويحض "تقرير الحرية في العالم" باهتمام العديد من علماء السياسة وصناع السياسات ورجال الإعلام.

وتُقسَم درجات التصنيف إلى "حرة" (1.0- 2.5)، "حرة جزئيا"(3.0-5.0)، "غير حرة"(5.5-7.0)، علما أن الحقوق السياسية PRتشمل العملية الإنتخابية والتعددية والمشاركة السياسية وأداء الحكومة، والحريات المدنية CLتشمل حرية التعبير والمعتقد وسيادة القانون والأمن الشخصي والحقوق الفردية[27].

وفيما يلي نعرض الجدول التالي المتعلق بمؤشر مدركات الفساد لعام 2018، وتصنيف دار الحرية لعام 2019 تخص عينة من الدول هي الجزائر، وبعض الدول النامية العربية وهي تونس، المغرب ومصر، ودول متقدمة هي الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا.

الجدول (2): وضع الجزائر وبعض الدول النامية والمتقدمة على مؤشر مدركات الفساد لعام 2018 وتصنيف الحرية لعام 2019.

/	مؤشرمدركات الفساد2018 (100-0)	ترتيب البلد 180 بلد	دار الحرية الحقوق السياسية PR (1-7)	دار الحرية الحريات المدنية CL(1-7)	تصنيف الحرية
الجزائر	35	105	6	5	غير حرة
تونس	43	73	2	3	حرة
المغرب	43	73	5	5	حرة جزئيا
مصر	35	105	6	6	غير حرة
فرنسا	72	21	1	2	حرة
الو،م،أ	71	22	2	1	حرة

المصدر: http// www.Transparency .org , http//www.Freedomhouse.org

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X

من الواضح في هذا الجدول، انه حيث يقل الفساد يرتفع مستوى التمتع بالحريات، حريات الرأي والتعبير، المشاركة السياسية، سيادة القانون والشفافية وحرية الوصول للمعلومة وغيرها، ما يعني إمكانية السيطرة على الفساد والوقاية منه، والإقتراب من المراتب الأكثر نزاهة في تقرير منظمة الشفافية الدولية 2018.

غير أن دولا مثل الجزائر ومصر سجلت نسبا متدنية في مؤشر مدركات الفساد تقارب 35 ما يجعلها تبتعد عن النزاهة وتحتل المرتبة 105 عالميا (2018)، وبالنظر إلى تصنيف الحرية نجدها دولاً غير حرة، وهو ما يكشف غياب الديمقراطية والشفافية والمساءلة والإعلام الحر وسيادة القانون وإستقلال القضاء والتي تكوَن في حال تفعيلها المناخ الملائم لمواجهة وضبط الفساد. وهو ذات الوضع الذي انتفض له الجزائريون في الحراك الشعبي 22 فيفري 2019 من أجل بناء دولة الحق والقانون، وفق محورية المواطن في عمليات إتخاذ القرارات العامة، ورشادة إدارة الحكم وتحقيق العدالة الإجتماعية بإعتماد ثلاثية النزاهة والشفافية والمساءلة.

خاتمة:

ونخلص في نهاية هذه الورقة البحثية، بأن الفساد هو تعبير صريح على ضُعف منظومة الحكم وغياب الآليات الديمقراطية التي من شآنها أن تفعل دور المواطن في إدارة الشأن العام، رقابة ومحاسبة المسؤولين، والحفاظ على المال العام، ويمكن عرض **أهم النتائج** كما يلي:

- أن إحداثيات الفساد تبدو أكثر تعقيد عندما يتعلق الأمر بفساد المسؤولين السياسيين الذين يستخدمون السلطة العامة لحماية وإدامة القوى السياسية الحاكمة ودعمها لإرتباطه المباشر بالمنصب الرسمي في الهيكل المؤسسي للدولة، والتي تعمل ضد المصلحة العامة فتلحق الضرر بحقوق الإنسان وتضعف الأداء المؤسساتي للدولة.

- التأكيد على وجود تلك العلاقة التلازمية بين الدفاع عن كرامة الإنسان وحقوقه وبين مكافحة الفساد، وما بين هذا الأخير وبين شفافية وفعالية الأداء الحكومي، فالإدارة الفاسدة للموارد العامة تلحق الضرر بقدرة الحكومة على تقديم مجموعة من الخدمات، بما فيها الخدمات الصحية والتعليمية وخدمات الرعاية، كما أن المؤسسات الديمقراطية تفقد شرعيتها في أعين المواطنين.

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X

- أنه ومن أجل الوقوف عند حجم ظاهرة الفساد وقياسها لأجل وضع استراتيجيات المواجهة، وضعت المنظمات الدولية المهتمة مؤشرات عالمية، ومنها على الخصوص، مؤشر ضبط الفساد للبنك الدولي، ومؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية.

- أن الجزائر، ورغم حجم الإمكانات الهائلة التي تتمتع بها، من حيث الموارد المالية، البشرية والطبيعية، إلا أن التقارير الدولية في هذا الشأن، غالبا ما تضعها في مراكز متدنية في مسألة الشفافية والسيطرة على الفساد وهو الأمر الذي بينته الدراسة، لذلك، نقدم بعض **الاقتراحات** نوجزها فيما يلي:

- على الدول، خاصة تلك التي شهدت ثورات شعبية ضد الفساد والمفسدين مثل الحراك الشعبي في الجزائر، والذي كان مُتفرَداً عن كل شعوب العالم في سلميته وقوة مطالبه، التوجه صوب الارتقاء بمركز الفرد في إدارة شؤون الحكم، والبحث في الأطر الدستورية التي يمكن أن تجمع في معالجة مشكلة الفساد بين الآليات الوقائية والتصحيحية والتصالحية وفق مقاربة نسقية متجانسة.

- من واجب الدولة ومن حقها، إعتماد النهج القائم على حقوق الإنسان في مكافحة الفساد، من خلال التفعيل الجيد للحق في الشفافية والحق في المساءلة والمحاسبة، وسيادة القانون، خاصة وأن دساتير معظم الدول عرفت تحولاً نوعياً في مجال ترقية منظومة حقوق الإنسان، بدسترة الحق في المعلومة، والديمقراطية التشاركية، آليات رقابية للإنتخابات، وهيئات دستورية لمكافحة الفساد وغيرها، والتي من شأنها الحد من الفساد، ومحاصرة الموجود منه.

- على السلطات العليا في الدولة إعادة النظر في سياسات التوظيف في المؤسسات الحكومية، وتحصين الوظيفة العامة بشروط إضافية تتعلق بالقيم الدينية والأخلاقية والتربوية، وإلزام المؤسسات الخدماتية خصوصا (المعنية بتقديم الخدمات العامة) بدورات تكوينية وتدريبية للموظفين، تخص بناء وتنمية قدراتهم السلوكية وتوجيهها صوب التحلي بالنزاهة وبالخلق الكريم، وإحترام النصوص النظامية للمؤسسات الحكومية، وفي كل هذا احترام المواطن والمال العام.

- نثمن مجهودات المنظمات الدولية التي تعمل على إصدار مؤشرات تعبر عن واقع ظاهرة الفساد، من خلال أنها تقيس الفساد وتفتح المجال لوضع الخطط الآنية

والمستقبلية لمعالجة المشكلة، غير أنه من الضروري على الدول، ونركز هنا على الجزائر أن تكون هي مصدر المعلومات والإحصائيات والدراسات المسحية وحساب المؤشرات الخاصة بها، بما في ذلك تلك المؤشرات التي تصدرها المنظمات الدولية.

الهوامش والمراجع:

(1)- Fjelde, Harvard Hegre, Political Corruption and Institutional Stability, Studies in Comparative international Development 49, p (267- 299), 2014.

(2)- الأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان، (2015)، التقرير النهائي للجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان بشأن موضوع آثار الفساد السلبية على التمتع بحقوق الإنسان، الدورة الثامنة والعشرون، 2015/1/05، وثيقة A/HRC/28/73

(3)- أكرمان، سوزان-روز (2003)، الفساد والحكم: الأسباب، العواقب والإصلاح، ترجمة فؤاد سروجي، الأهلية للنشر، عمان. ص113

(4)- الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة-أمان(2003)، النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد، الطبعة الرابعة، 2016. ص13

(5)- عبد الفضيلل، محمود (2004)، مفهوم الفساد ومعاييره، ندوة الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، ص (79 - 89)، مجلة المستقبل العربي، العدد309، بيروت،

(6)- عبد اللطيف، عادل(2004)، الفساد كظاهرة عربية وآليات ضبطها، إطار لفهم ظاهرة الفساد في الوطن العربي، ص(373 - 408)، ندوة الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مرجع سابق

(7)- Inge Amundsen, Political Corruption: An Introduction to the Issues, WP 1999: 7, chr.MichelsenInstitute Development Studies and Human Rights.

(8)- البشري، محمد أمين، (2007) الفساد والجريمة المنظمة، جامعة نايف العربية للعلوومم الامنية، الرياض، ص(53-54)

(9)- الكايد، زهير، (2004)، نحو تعميق أسس النزاهة والشفافية والمساءلة في المؤسسات العامة العربية، الندوة الإقليمية حول: المجتمع المدني ودوره في الإصلاح في البلاد العربية، المنعقدة يومي 21، 22 جوان 2004، الإسكندرية، مصر، المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

(10)- مناصري، نجيب (2017)، أثر الفساد على التنمية الاقتصادية في الجزائر-دراسة تحليلية قياسية - مجلة الاقتصاد والتنمية-مخبر التنمية المحلية المستدامة- ص(234-251)، العدد 08/جوان//2017، جامعة يحي فارس-المدية

(11)- الكبسي عامر(2005)، الفساد والعولمة: تزامن لا توأمة، المكتب الجامعي الحديث، ص113

(12)- مناصري، نجيب، مرجع سابق

(13)- الأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان(2007)، تنفيذ قرار الجمعية العامة 251/20 المؤرخ في 15 مارس 2006 المعنون "مجلس حقوق الإنسان" الدورة الرابعة، 2007/2/12 وثيقة A/HRC/4/71,

(14)- صحيح أن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي أُقرت في ديسمبر 2003 لم تشر مباشرة إلى حقوق الإنسان، إلا أنها تضمنت عدة إشارات إلى سيادة القانون، ولا يمكن أن تكون هناك سيادة القانون دون حماية وتعزيز حقوق الإنسان، وهو ما يعني وجود توافق في الآراء على المستوى الدولي بأن الفساد وتفاقمه يشكل قضية من قضايا حقوق الإنسان.

(15)- الأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان(2014)، تقرير اللجنة الاستشارية التابعة لمجلس حقوق الإنسان المرحلي عن مسألة آثار الفساد السلبية على التمتع بحقوق الإنسان، الدورة السادسة والعشرون، 11/ 2014/05، وثيقة A/HRC/26/42

(16)- دونللي، جاك (1998)، حقوق الإنسان العالمية بين النظرية والتطبيق، ترجمة مبارك علي عثمان، مراجعة محمد فرحات، المكتبة الأكاديمية. ص12

(17)- وثيقة A/HRC/28/73، مرجع سابق

(18)- kiai, Maina, How Human Rights Principles and Approaches can help in fighting corruption. Work Paper presented in United nations conference on Anti-Corruption Measures, Good governance and Human rights. OHCHR,HR/POL/GG/SEM/2006/BP.2, Warsaw, 8-9 November 2006.

(19)- وثيقة ,A/HRC/4/71، مرجع سابق.

(20)- أكرمان، سوزان-روز، مرجع سابق، ص131).

(21)- الحماقي، أيمن محمد حافظ، مفهوم مؤشرات النوع الاجتماعي وأنواعها معايير وخطوات إعدادها، www.mof.gov.eg تاريخ التصفح: 07/ 01/ 2010

(22)- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، دليل قياس الفساد ومكافحة الفساد، www.undp-aciav.org تاريخ التصفح: 2019/12/20

(23)- Daniel Kaufmann, The Worldwide Governance Indicators, The World Bank, Development Research Group, Policy Research Working paper 5430, September 2010

(24)- IBID

(25)- Transparency Internationa, Indice de perception de la corruption 2018-Transparency.org

تاريخ التصفح: 05/12/ 2019

(26)- بن عثمان، فوزية، (2010)، دور الحكم الراشد في ترقية حقوق الإنسان، ماجستير قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف2- الجزائر، ص92

(27)- Freedom House, FREEDOM IN THE WORLD 2019, Democracy in Retreat http//www.Freedomhouse.org

تاريخ التصفح: 05/12/ 2019.

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X